السيد المقرر الخاص لمكافحة التمييز العنصري

السيدات والسادات الافاضل

انه لشرف كبيرلي كرجل اسود مازال يعاني هو وابنا جلدته المقدر تعدادهم بأكثر من ثلاثة مليون ونص المليون نسمه في اليمن شتي صنوف القهر والتمييز العنصري كغيرهم من السود المنحدرين من أصول افريقيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل المفاهيم العالمية الداعية لسلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، القائم على سيادة القانون - و من هذا المنطلق اسمحوا لي ان ابدأ بالتحديات التي تشكل عائقا كبيرا للوصول الى التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، لأنتهي بناء عليها بعدد من التوصيات التي لابد منها من اجل تنمية مستدامة للجميع .

بادئ ذي بدئ يبغي التاكيد على أهمية النهج الحقوقي عند عمليات التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم للتنمية بكل ابعادها ومستوياتها. فأولاً، يقدم الإطار المعياري لحقوق الإنسان مقياساً قانونياً هاماً لقياس كيفية تخطيط التنمية وتصميم الخدمة العامة وتقديمها بشكل جيد ومدى وصول المنافع إلى أصحاب الحقوق. ويؤدي إطار حقوق الإنسان إلى تمكين جميع الأفراد دون تمييز على ثمار الخدمات بشكل جيد يعزز كرامة الإنسان على اساس المساواة والعدالة والانصاف. ويقتضي أن تتصرف الدول بموجب ذلك مسؤولة ومسائلة ، وفقاً لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وثانياً، يمكن أن تسهم مبادئ حقوق الإنسان في توجيه التنمية وتحسينها بحيث تكمل أنظمة القيم القائمة، مثل روح الخدمة الانسانية والمواطنة المتساوية ، واحترام التنوع والتعدد وحرية الدين والمعتقد والشفافية وغير ذلك من المبادئ الأساسية للحكم الرشيد، كالكفاءة والمقدرة والنزاهة. ويؤدي هذا النهج أيضاً إلى تحسين نتائج التنمية ونوعية هذه الخدمات التي تقدمها . وثالثاً، ينبغي للقائمين على التنمية في الحكومة والمجتمع المدني ألا يقللوا من شأن التكاليف المالية أو التكاليف المتعلقة بالسمعة الناتجة عن انتهاك حقوق الإنسان وما ينجم عن ذلك من فقدان ثقة المجتمع وانخفاض الروح المعنوية وضعف صورة خدمات التنمية في نظر المجتمع. ورابعاً، يوفر النهج القائم على حقوق الإنسان أيضاً حماية من التمييز ويختبر ما إذا كانت برامج ومشاريع التنمية تحمي حقوق الأقليات والفئات الأكثر ضعفا أو الأشخاص الذين يصطدم حصولهم على الخدمة العامة بعائق الفقر أو الإعاقة أو غير ذلك من أشكال الاستبعاد الاجتماعي .

السيد الرئيس

السادة والسيدات

تعد النزاعات العنيفة التي شهدتها المنطقة العربية بشكل عام واليمن علي وجه الخصوص جراء الانقلاب الذي قادته الجماعة الحوثية المدعومة من ايران من بين أهم العوائق للوصول الى التنمية والوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. اذ تؤكد التقارير الدولية حجم الخسائر الكارثية التي تخلفها النزاعات واثرها البالغ على التنمية ، فحالات القتل والاصابة وفقدان الوظائف وعدم الوصول الى التعليم والصحة والعدالة وضعف هيكليات الحوكمة ، وتوقف مؤسسات الدولة عن توفير الخدمات الأساسية للجميع، فضلا عن انتهاكات حقوق الاقليات والجماعات الضعيفة في ظل النزاعات المسلحة كلها من بين أخطر الآثار الداهمة على شعوب المنطقة واكثرها فتكا بالتنمية التي حققتها عشرات السنين قبل نشوب النزاعات. يشير تقرير اصدره البرنامج الانمائي للامم المتحدة الى تأثير النزاع المسلح في اليمن على التنمية ، لقد خلفت حرب الثمان سنوات كارثة مروعة في اليمن . ما يقرب نصف مليون شخص لقوا حتفهم نتيجة للقتال بشكل مباشر ونتيجة لعدم توفر الغذاء والخدمات الصحية والبنية التحتية بشكل غير مباشر، وقد شكل الأطفال دون سن الخامسة 60% من القتلى. كما أن الآثار بعيدة المدى للنزاع المسلح في اليمن كثيرة تجعله من بين أكثر النزاعات تدميراً. لقد أدى النزاع الى تراجع كبير للتنمية البشرية يصل الى ٢١ سنة للوراء . وفي حالة استمر النزاع حتى عام ٢٠٣٠ سيزداد التراجع الى ما يقرب من أربعة عقود أو أكثر من جيل ونصف ، وفي هذه الحالة يعاني واحد من بين كل خمسة يمنيين على قيد الحياة من نقص النمو نتيجة للنزاع (جوناثان دي وآخرون، تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن ، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، ٢٠١٩، ص٨)..

من جانب آخر أجبرت الحرب اقتصاد البلاد على التوقف ، وتعرض إجمالي الناتج المحلي في اليمن للانكماش كل عام منذ بدء النزاع ، أغلقت أكثر من ثلث الأعمال التجارية وتقلص عدد الشركات العاملة الى أكثر من النصف ، وانخفض انتاج النفط والغاز بصفة عامة بنسبة ٩٠٪، وتفاقمت الاوضاع الاقتصادية مع انهيار العملة اليمنية وتوقف البنك المركزي عن صرف رواتب موظفي القطاع الحكومي. وأدى تدمير البنية التحتية إلى مشكلات تتعلق بالتنمية الاقتصادية والبشرية عدا عن التكاليف المباشرة ومن المرجح أن يؤدي ذلك الى رفع تكلفة الانتاج وإعاقة الاستثمار . علاوة على ما سبق فإن تلف البنية التحتية لوسائل النقل واغلاق الطرقات الرئيسية بين المحافظات ، والموانئ والمطارات امام حركة النقل أدت الى رفع تكلفة السلع التجارية بشكل باهظ ، فضلا عن تاخير وصول المساعدات الغذائية الضرورية. وترتب على انقطاع التيار الكهربائي العمومي اعتماد الشركات الانتاجية والخدمية على مولدات باهظة الثمن .

ارتفعت وتيرة اضطهاد الأقليات الدينية والعرقية ، والانتهاكات بحق الصحفيين والسياسيين والحقوقيين بعضها يرقى الى جريمة حرب مكتملة الاركان ، وازدادت التعصبات الدينية والحزبية والمناطقية ، كان من شأنها تعزيز التوترات الاجتماعية والسياسية وتغذيتها بخطب الكراهية والعداوة والازدراء.لا شك أن كل تلك الخسائر البشرية والمادية المهولة والتكلفة الباهظة التي خلفتها الحرب ألقت بظلالها على كاهل المواطنين ، وعلى حساب حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويوجد ترابط وثيق بين محركات النزاع وآثاره فيما يشبه الحلقة المفرغة تساهم آثار النزاع في استمراره وتؤدي إلى انتشار انعدام الأمن ونشوب نزاعات جديدة ، فبينما يكون ضعف مؤسسات الدولة محفزا للتوترات والاضطرابات التي تسبب في نهاية المطاف باندلاع النزاع ، فإن النزاع يؤدي الى مزيد من الضعف والتدهور للمؤسسات بما في ذلك الفراغات الأمنية التي تؤدي الى تطور الشبكات الغير نظامية القبلية والطائفية والاثنية الى مستوى السيطرة على مناطق جغرافية تهمش مؤسسات الدولة القائمة وتحل محلها.

السيد الرئيس

السيدات السادة الحضور

لاشك اننا نتنفق جميعا على ان ضعف القدرة المؤسسية لاي دولة تعد عنصراً اساسياً لتقدم اوعرقلة التنمية المستدامة للجميع على كافة المجالات ، بما في ذلك القدرة على احتواء المشكلات والأزمات ومنع حالات العنف والنزاعات . وفي حال كانت القدرة المؤسسية للدولة ضعيفة تعجز خطط واستراتيجيات التنمية عن التقدم ، كما يتعثر الأمن ، ويصبح الاستثمار الاقتصادي أمرا غير ممكنا ، ويتفشى الفساد ويتولد خطر لجوء الناس إلى العنف … يمكننا ايضاح الرابط بين ضعف مؤسسات الدولة وتراجع التنمية من خلال عوامل متعددة أهمها ما يلي :

أ. خضوع المؤسسات لسيطرة جماعة محدودة من اجل خدمة أهدافها ومصالحها الخاصة بدلا من توجيهها لخدمة اهداف التنمية للجميع ، كالتعليم والاعلام والأمن والعدالة والمؤسسات الاقتصادية وغيرها . الأمر الذي لا يؤدي الى تعثر التنمية فحسب ، بل غالبا ما يؤدي الى توليد وتأجيج الاضطرابات والتوترات والصراعات بين القوى المختلفة .

ب. إهمال معيار الكفاءة، واعطاء قيادة المؤسسات للنخب السياسية التي تتمتع بنفوذ قبلي ومالي يجعلها فوق القانون وبمنأى عن المسائلة والمحاسبة والشفافية.

ج. ضعف المنظومة الادارية وعدم قيامها على نهج حقوق الانسان والشفافية والمحاسبة، أدى الى تفشي الفساد وتبديد ميزانية الخدمات العامة والمشاريع التنموية ، وبالتالي تدهور الخدمات وتنفيذ مشاريع التنمية بمواصفات رديئة أدت بدورها الى تقويض ثقة المجتمع بمؤسسات الدولة فضلا عن الإضرار بالوضع المالي للدولة . في الوقت الذي تعد مشاركة المجتمع أمرا ضروريا لضمان التنمية المستدامة.

د. يؤدي ضعف مؤسسات الدولة نتيجة للعوامل السابقة الى خلق بيئة غير آمنة للاستثمار الاقتصادي سيما القطاع الخاص الذي يعد شريكا اساسيا في التنمية ، سواء كان محليا أو اجنبيا، الامر الذي يقوض الوضع المالي للدولة ويضعف دور مؤسساتها في التنمية.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

تشكل القيم الانسانية عنصرا ثقافيا اساسيا لتحقيق وحدة البشرية من أجل السلام والتنمية والرفاهية، على أساس احترام الحقوق المتساوية التي تضمن سلامة وكرامة شعوب الأرض دون تمييز . إن التنمية المستدامة غير ممكنة ما لم يتحد العالم لتحقيقها، وهذا امر غير ممكن في غياب القيم الانسانية العالمية التي توحد البشرية وتعزز الابداع تحت مظلة احترام التنوع والحريات الاساسية.

دعونا نقف قليلا عند المستوى الذي تحقق على أرض الواقع منذ اعلان الامم المتحدة لأهداف التنمية المزمع تحقيق مؤشراتها بحلول عام ٢٠٣٠. لا ننكر وجود جهود كبيرة للمضي قدما نحو تحقيق تلك الأهداف ، وظهور أنماط مختلفة للتعاون في سبيلها، إلا أنه في المقابل يجب ألا ننكر أننا منذ إعلان تلك الأهداف عام 2000 شهدنا تصعيدا كبيرا في النزاعات على خلفية الدين والمذهب والثقافة والحزب والمنطقة، فبينما كانت التنمية المادية على أرض الواقع تزدهر بشكل ملحوظ كانت في المقابل التعصبات الطائفية الدينية والحزبية السياسية والمناطقية تنمو بشكل متصاعد ، اتحدث عن اليمن بشكل خاص ! يبدو أننا بحاجة ماسة الى فحص المعايير القانونية والنظريات الايدلوجية والقيم والصيغ الدينية ودورها في تشكيل بيئة خانقة للتنمية والتقدم سيما في اليمن . لقد (فشل المجتمع الدولي) في تقدير أهمية الدور الذي يمكن أن يحدثه التطرف بكل اشكاله في هدم المجتمع وتدمير مكتسباته ، إن إقصاء المرأة والاصرار على عدم الاعتراف بدورها في قيادة التنمية جنبا الى جنب مع الرجل قد حدّ بشدة إبداع المجتمع وطاقاته للتقدم والتغيير ومعالجة مشاكله وأزماته السياسية والاقتصادية في ضوء القيم الإنسانية العالمية ؛ كما أن انكار حقوق الأقليات العرقية والدينية والتضييق عليها في كافة مجالات الحياة العامة أدى إلى إشعال جذوة التعصبات القديمة لدى المكونات المتعددة في المجتمع ضد بعضها البعض؛ وسحق المواطنة المتساوية وتقليص فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقدم والازدهار ؛ وما زالت قيم التطرف بشقيه الديني والقومي تعزز حدة التعصبات العمياء وتفجر نزاعات عنيفة ومروعة في مناطق طالما حلمت مجتمعاتها بالحرية والرفاهية والتقدم والازدهار . لقد دفعت تلك التعصبات مكونات المجتمع اليمني الى توجيه فوهات بنادقها ومدافعها نحو بعضها، ودعمت بشدة الفوضى وضيقت فرص السلم الاجتماعي ، وأدت إلى تعثر الديموقراطية التي كان من المؤمل أن تخلق بيئة تعزز الوحدة الوطنية على اساس احترام التعدد والتنوع وحرية الرأي والفكر والمعتقد، وخنقت فرص التطور الاجتماعي والأخلاقي المطلوب للاستخدام العادل والمناسب للثروة. واليوم بعد مضي ما يقارب ربع قرن منذ اعلان اهداف التنمية الألفية عام 2000 ، ما زلنا نقف عند نفس التحدي ونفس السؤال : ما هي القيم القادرة على النهوض بالشعوب المتعثرة في وحل النزاعات والأزمات والمشاكل وفوضى المصالح الضيقة نحو التحليق عاليا في سماء المواطنة العالمية جنبا إلى جنب مع غيرها من شعوب العالم، بروح قادرة على غرس مبادئ العدل والإنصاف على كل المستويات في المجتمع الإنساني؟ وما دور الأمم المتحدة في ذلك ؟

إن التهديدات الخطيرة الناتجة عن التطرف الديني والتعصب والتمييز، تتطلب من الأمم المتحدة معالجة هذه القضية بشكل جدّي من خلال الضغط الدولي على الحكومات التي تنتهك قوانينها حق الانسان في حرية اختيار دينه أو معتقده، وتقلص فرص المساواة بين الرجل والمرأة وتكرس التمييز العنصري والديني . كما ينبغي أن تُبنى التنمية في كافة مراحلها ومستوياتها على اساس التوازن بين التقدم المادي والروحي ، بحيث تستند هياكلها التعليمية والاقتصادية والسياسية والثقافية على مفهوم الطبيعة

الروحانية للأسنان وليس على الاحتياجات المادية للفرد فحسب.

شكرا لطيب الاستماع